المبحث الثاني
أثر توفير الكفاية على مستوى النشاط الاقتصادي

يعتبر توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع هدفًا تسعى الاقتصاديات جاهدة إلى تحقيقه. إلا أن هذا الهدف في حقيقته وسيلة لدفع العملية التنموية. ذلك أن توزيع عائد العملية الإنتاجية على أفراد المجتمع بما يكفل كفاية حاجاتهم الأساسية، المادية والمعنوية، يسهم في توفير الطلب الفعال اللازم لدفع العملية الإنتاجية، كما يوفر لهذه العملية الأدوات اللازمة للنجاح، مع توفير المناخ الملائم لها، فضلاً عما يحققه من ارتفاع مستوى رأس المال البشري القائم بالعملية التنموية.

نعمل، بمشيئة الله، على دراسة هذه العلاقة التبادلية بين توفير حد الكفاية وتحقيق التنمية من خلال مطالب أربعة، هي على الترتيب:

- المطلب الأول: توفير حد الكفاية وزيادة الطلب الفعال.
- المطلب الثاني: توفير حد الكفاية وأدوات الإنتاج المتاحة.
- المطلب الثالث: حد الكفاية وتوفير المناخ الملائم للعملية التنموية.
- المطلب الربع: حد الكفاية ورأس المال البشري.

المطلب الأول
توفير حد الكفاية وزيادة الطلب الفعال

إن مواجهة مشكلة الفقر بالعمل على توفير احتياجات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، قد استولى على اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين، حيث تباينت آراؤهم حول المستوى الذي يجب أن يتم إشباعه، وحول المكونات المادية والمعنوية الواجب إشباعها.

تكتفي المجتمعات غير الإسلامية بتوفير الحد الأدنى للإشباع، وهو مستوى الكفاف، وذلك بالنسبة لبعض الحالات الاجتماعية الصارخة، التي يشكل وجودها تهديدًا لاستقرار وأمن المجتمع، بينما يترك للطلب الفعال المدعم بالقوى الشرائية تحديد مستوى الإنتاج في الاقتصاد.

أما في المجتمع الإسلامي، فيكون لزامًا توفير الحاجات الأساسية الكافية لكل فرد في المجتمع، مع ترك الأفراد يتنافسون، بعد ذلك، لتحقيق طموحاتهم وفق الضوابط الشرعية. ويقوم توفير المستوى المعيشي المطلوب على الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تناسب العصر الذي يعيش فيه المسلمون، ولا تتعارض مع القواعد الإسلام وأصوله.

يكون لتوفير حد الكفاية من المأكل والمشرب، والملبس، والمسكن، وأدوات الاتصال والانتقال، وتكوين الأسرة، والتعليم والصحة، وتحقيق الأمن والقوة الحربية[1] أثره الواضح في المجتمع. فهو، فضلاً عن تأثيره الهام في إتاحة فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع جميعًا، وتحقيق مبدأ العدالة في مقابلة الحاجات الأساسية التي لا غنى عنها لأي فرد من أجل حياة إنسانية مناسبة، فإن تحقيق هذا المبدأ وثيق الصلة بهيكل الإنتاج[2]، حيث يحدد للنشاط الاقتصادي في المجتمع مستواه ومحتواه واتجاهه.

إن الدخول التي يتم تحويلها من الأغنياء إلى الفقراء، بما يحقق لهم كفايتهم، تتجه في غالبيتها العظمى إلى تلبية حاجاتهم الأساسية، فتمثل تيارًا نقديًا يدعم طلب الفئات غير القادرة على السلع والخدمات الأساسية، ويؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعلي في المجتمع. ذلك نظرًا أن الميل الحدي للاستهلاك عند الطبقات المتلقية حديثًا للدخل يكون أعلى منه عند الطبقات ذات الدخول المرتفعة، وذلك بالنسبة لكل السلع والخدمات، ويستبعد من ذلك الطلب على السلع الدنيا[3]. وبذلك، فإن توفير حد الكفاية يؤدي إلى خلق سوق استهلاكية شديدة الاستيعاب، تحفز على الارتفاع بمستوى النشاط الإنتاجي ككل. وقد تأكد لنا ذلك[4] في المجتمع الإسلامي حيث يبدأ منحنى الطلب عند نقطة أعلى من نقطة الصفر، تمثل استهلاك الكفاية. وهذا يعنى أن حجم الطلب الفعلي في الاقتصاد الإسلامي يكون مرتفعًا عنه في أي اقتصاد آخر، بسبب تطبيق مفهوم حد الكفاية فيه.

---

(١) عفر: نحو النظرة الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص٣٩٥

(2) Khan: Production Planning for Basic Needs, in Ghai et al: The Basic Needs Approach...; op. cit., pp: 97.

(3) Ibid. p:98.

٤. راجع الباب الثاني، الفصل الأول، أثر الزكاة في زيادة الإنفاق.

كذلك نجد أن توفير حد الكفاية من شأنه تغيير محتوى النشاط الإنتاجي، حيث يتم إنتاج السلع والخدمات التي تقابل الحاجات الأساسية لفئات عريضة من المجتمع، بدلاً من الاقتصار على تلبية حاجات الصفوة التي تضم الكثير من السلع الترفية[1]. ويعتبر أحد الأسباب التى من أجلها يتوقع الاقتصاديون مقاومة هذه الاستراتيجية في المجتمعات التي تسيطر عليه هذه الصفوة، وتتحكم في أمور البلاد.

أما في المجتمع الإسلامي، فإن ضوابط الاستهلاك التي تحرم الإسراف، وأوجه الترف المختلفة، لا تجد تربة خصبة تساعد على وجودها. كما أن تحقيق الكفاية من خلال فريضة الزكاة يؤدي إلى ارتفاع صافي الطلب الفعال، حيث لا تكون الزيادة في طلب المصارف المستفيدة من أسهم الزكاة على حساب تلك المكلفة بأدائها. فالقاعدة الأساسية هي إخراج الزكاة لتوافر النصاب، بعد فراغ المال من الحوائج الأساسية، أي بعد توفير حد الكفاية.

إن ضمان انتظام حصول المحتاجين على الدخول النقدية التي تتيح لهم تحويل طلبهم على الحاجات الأساسية إلى طلب فعال مدعم بالقدرة الشرائية، يعتبر شرطًا أساسيًا لاتجاه طاقات الاقتصاد الإنتاجية إلى مقابلة هذا الطلب الفعال، حجمًا ونوعا. ويتضح هنا دور الزكاة كأداة اقتصادية، تتيح حصول المحتاجين على كفايتهم من الحاجات الأساسية بصورة منتظمة دوريًا، وليس اعتمادًا على الحسنات التطوعية.

على ذلك، فإن تطبيق حد الكفاية من شأنه أن يرفع مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تحسين توقعات أرباب الأعمال لاستمرار تيار الطلب الفعال، بل وتزايده، فترة بعد أخرى، لاستمرار كفاية المجتمع. إذ طالما أن السلعة ليست سلعة دنيا، فإن مجموع الطلب الاستهلاكي المتوقع يكون مساويًا حاصل ضرب حد الكفاية المستهدف لعدد أفراد المجتمع[2].

---

(1) Lee: Some Normative Aspects of a Basic Needs Strategy in Ghai et al: The Basic Needs Approach...:op. cit., pp: 69-70.
(2) Khan: Production Planning for Basic Needs in Ibid. p: 99.